الفصل الأول

التأصيل الفكري
للمسألة والمفاهيم الأساسية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

التأصيل الفكري للمسألة والمفاهيم الأساسية

الدور الوظيفي البنيوي للحوار و المشاركة المجتمعية في آليات التطور الاجتماعي

عبر مراحل التاريخ المختلفة ... تنخرط كل المجتمعات بأنواعها ومستوياتها المختلفة (من خلال آليات تلقائية بسيطة تتطور عبر الزمن لآليات نظامية شديدة التعقيد) في نسج وتشييد هيكل بنيوي لتنظيمها الاجتماعي بشكل متعدد المستويات والتراكيب من الجماعات والمؤسسات النظامية وغير النظامية (الأسر – الجماعات – القبائل – مؤسسة الحكم – الطوائف– المؤسسة الدينية – المؤسسة العسكرية – الدولة ... الخ) وبالشكل الذي يحقق – في كل حقبة زمنية بذاتها – صيغة مناسبة لتوظيف طاقات أفراد المجتمع ووحداته المختلفة في إنفاق الجهد للتعامل الكفء والفعال مع واقعها الايكولوجي (الموارد البيئية المتاحة وكيفية توظيفها في عمليات إنتاج واستهلاك مستدامة) بما يحقق الغايات النهائية للبقاء والأمن وإعادة إنتاج الحياة... كل ذلك في ظل رؤية عقائدية حاكمة تربط التصورات الشاملة للحياة والكون بحقائق الحياة اليومية.

وتنخرط الجماعات والمؤسسات الاجتماعية النظامية وغير النظامية (Social Groups) – بدورها – في أداء وظائفها البنيوية طبقا لدورها المحدد

ووضعها النسبي في هيكل التنظيم الاجتماعي – بدرجات مختلفة من الكفاءة والفاعلية.

ويتوقف أداء وفعالية هذه المؤسسات لأدوارها، وفعاليتها في تحقيق أهدافها ووظائفها أساسا، على كفاءة وفاعلية تنظيمها الداخلي (قيادة وتوجيه وتنسيق مركزي – وحدات إنتاج – وحدات خدمة – وحدات رقابة – أفراد عاملة...الخ)، وكذلك كفاءة وفعالية شبكة العلاقات والتفاعلات الداخلية بين هذه الوحدات، أو –بصياغة بسيطة- مستوى التفاعل و"المشاركة" بينهم في الأنشطة التي يشتركون فيها (إنتاج – استهلاك – دفاع – تدوير – ...الخ) والذي يرتفع وينخفض طبقا لكفاءة نبضات الاتصال والتغذية الراجعة... الخ. وتؤثر كفاءة وفعالية هذه "المشاركة" بين أفراد ووحدات الجماعة أو المؤسسة الاجتماعية على حجم الفاقد والمهدر من الموارد والطاقة الغير موظفة في تحقيق الإشباع وتحقيق أهداف المؤسسة (وظيفتها الاجتماعية).

وترتبط كفاءة وفعالية المشاركة داخل الجماعة أو المؤسسة الاجتماعية بالعديد من العوامل مثل وضوح الغاية، والاتفاق عليها، وشيوع الرضا الناتج عن عدالة توزيع العائد، وتوافق النسق القيمي السائد مع نوع حركة ونشاط الجماعة... الخ، هذه العوامل التي تصب في النهاية كلها في درجة الضبط الاجتماعي (Social Control) الذي يتم من خلال آليات متعددة المستويات تتراوح بين قطبي التراضي التلقائي الانسياق النسبي لإرادة الجماعة – ممثلة في القيادة – في إطار هيكل القيم الموروثة والعقائد من ناحية... والقهر من ناحية أخرى.

ويظل التواصل والحوار بين الأفراد والوحدات الداخلية من أهم الآليات الأساسية التي يمكن توظيفها بدرجاتها المختلفة لدفع العلاقات داخل الجماعة أو

المؤسسة في اتجاه التراضي التلقائي والتوافق والانسياق النسبي، كما أنه في نفس الوقت يعتبر الآلية الأساسية لضبط الصراع أو التناقضات الداخلية بين الأفراد والجماعات حول الأدوار والوضعيات الاجتماعية المختلفة (Role And Status).

وتعتبر وظيفة الحوار، والتفاعلات المرتبطة بها في هذا الإطار، أداة أساسية لضبط الحركة الجمعية للمؤسسة أو الجماعة من خلال ترشيد قراراتها، وتحجيم إهدار الفاقد من مدخلاتها من الموارد والطاقة، ورفع عائدات أنشطتها، كما أنه الضمان لاستمراريتها واستدامة وظائف البقاء والأمن، وإعادة إنتاج الحياة التي قد تستمر لفترة ما بقوى وضغوط القهر، ثم لا تلبث بعد فترة أن تتدهور نتيجة التفكك في بنية نظام الجماعة نفسه وبما يحتاج لتفكيك وإعادة بناء وتركيب تنظيمها الاجتماعي مرة أخرى لاستعادة الاتزان المفقود. إن الحوار في هذا الإطار – وفي جانبه السلبي Passive – هو آلية الضبط والتصحيح الدائمة لنظام العلاقات الداخلية بين أفراد الجماعة، أو المؤسسة الاجتماعية، ووحداتها الداخلية، لمحاولة الوصول لحالة توازنية من العدل، أو توازن المصالح وتوازن توزيع التكاليف والعوائد؛ كما أنها تقلل آثار الاحتكاك الاجتماعي، وتمنع تدهور الأداء الكلي إلى درجة فقدان الاتزان أو الانفجار.

كما أنه في نفس الوقت – وفي جانبه الإيجابي Active – هو الأساس لتحقيق توظيف الموارد البشرية من خلال دفع المشاركة الفعالة بين الأفراد والوحدات، وهو ما يمكن تعريفه بأنه تناسق وتناغم وتكامل حركة "الأجزاء" وبما يمكن "الكل" من تحقيق أهدافه ودوره الوظيفي من خلال ترشيد القرارات التي تعكس تكامل وتوازن رؤى الأفراد والوحدات المختلفة، وكذلك تكامل العمليات والأنشطة المترتبة على هذه القرارات والخيارات (الإنتاج – الاستهلاك – الادخار – التعبئة – الدفاع – ... الخ).

ويسري التحليل السابق لمسألة الحوار والمشاركة داخل الجماعات والمؤسسات الاجتماعية (الوحدات الاجتماعية الصغرى)، بالضرورة على النظام الاجتماعي الأشمل (القبيلة – الأمة – الدولة...) الذي يضم كل هذه الوحدات النظامية وغير النظامية في مجتمع أشمل يتسم بحدود مكانية واضحة، كما يتسم بهيكل متصل ومتكامل من الشبكات الاجتماعية المختلفة.

إن أفراد المجتمع الأشمل (القبيلة أو الدولة) الذي يتسم بالصفات السابق ذكرها (الحيز المكاني والشبكة الاجتماعية المتصلة أو شبه المقفلة)، يعتبرون بالضرورة وبحتمية التواجد المكاني "معا" في لحظة زمنية معينة "متشاركون" من خلال الحشد المكاني القائم "المشاركة السلبية أو مشاركة الحد الأدنى" (Passive Participation) وتظل كفاءة وفاعلية هذا الحشد في تحقيق غايات البقاء والأمن وإعادة إنتاج الحياة، (ووصولا إلى تحقيق الرسالة العقيدية في حالات الطفرة الحضارية) مرهونة بكيفية التفاعل بين أفراد وجماعات ومؤسسات هذا المجتمع الأشمل وهل تحقق –أو لا تحقق– فيما بينها نوعا من العلاقات التبادلية المتوازنة (التكاملية، التكافلية، التبادلية، وتوازن توزيع الأدوار) Symbiotic Relationships كما هو الحال في الأنظمة البيئية الطبيعية Natural Ecosystems التي تتحقق فيها دورات مستمرة من تدفقات المواد والطاقة بين عناصرها المختلفة (الكائنات الحية وعناصر البيئة) خلال عمليات تبادلية شديدة التعقيد والانضباط في نفس الوقت، وصولا إلى المشاركة الحقيقية والفعالة (Active Participation Or Partnership) والتي تعبر بدقة عن مجتمعات النماء أو المجتمعات المتطورة (Matured Societies) طبقا للمفهوم السائد. وتاريخ التطور الاجتماعي كله ما هو إلا مراحل متتالية من الانتقال من الأشكال الأبسط للتنظيم الاجتماعي (الجماعة البدائية – القبيلة – ... الخ) إلى الأشكال الأكثر تعقيدا والتي تجسدت في الدولة القومية بأشكالها المعاصرة.

الحوار والمشاركة وتطور التنظيم الاجتماعي

إن هذا التطور التصاعدي لأشكال التنظيم الاجتماعي، يتسم أساسا بالاتجاه الواحد نحو "تعدد" أنواع ومستويات المؤسسات الاجتماعية، وتعقد تراكيبها وشبكاتها، فضلا عن كبر حجم بنياتها الداخلية وتعقدها أيضا. ويتحقق "التنظيم" من خلال توليد وحدات ومؤسسات جديدة متخصصة، وتفكيك الأدوار الرئيسية العامة لأدوار ثانوية متخصصة، وذلك تحقيقا لقدر أكبر من كفاءة توظيف الموارد البشرية والمشاركة الفعالة (Active Participation) بين أفراد المجتمع ولكن من خلال توزيع الأدوار (ظاهرة تقسيم العمل في شكلها البسيط) من خلال المؤسسات الاجتماعية وتعددها وتعقدها، وبما يستهدف في الأساس رفع كفاءة وفعالية التوظيف لتحقيق الغايات الاجتماعية الكبرى.

ومع تعقد التنظيم الاجتماعي والنمو التضخمي للمؤسسات الاجتماعية واكتسابها – بفعل الحجم والتعقيد الداخلي– قوة دفع ذاتية، وتحولها بفعل الوضعية المكتسبة من أهمية الدور الاجتماعي إلى مجموعة مصالح ذاتية interest group (المؤسسة الدينية المسيحية في العصور الوسطى.. المؤسسة العسكرية في العصور المملوكية في الشرق .. مؤسسات المخابرات في الدولة الحديثة .. الخ) فإن المزايا والوفورات التي يحققها التنظيم الاجتماعي بتوليد المؤسسات وتعددها وخلق أدوار جديدة أو تفعيلها، قد تبدأ في التناقص (قانون العوائد المتناقصة Law Of Diminishing Returns) إذا ما انخفضت كفاءة شبكة العلاقات والتبادلات البينية بين هذه الوحدات والمؤسسات (تدفقات المعلومات والتغذية الراجعة وآليات التصحيح... الخ)، وهو ما نعبر عنه بانخفاض مستوى "المشاركة المجتمعية الكلية"، وينعكس ذلك في انخفاض كفاءة عمليات صناعة وترشيد القرارات الاجتماعية الكبرى، وعدم عدالة توزيع تكاليف وعوائد

التنمية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى الاضطرابات الاجتماعية التي تتولد نتيجة لذلك.

ويظل تحقيق هذا التنظيم الاجتماعي المعقد لهدفه الأصلي (توظيف طاقات كل أفراد المجتمع ووحداته بكفاءة في تحقيق الأهداف والغايات الكلية المشتركة)، مرهونا بضمان مستوى مقبول من الحوار والمشاركة (كفاءة شبكة العلاقات والتبادلات البينية).

خلاصة القول في ذلك، أن المشاركة المجتمعية الفعالة تتأثر إيجابيا بصفة عامة – نظريا – بتطور بنية المؤسسات في المجتمع؛ ولكنها قد تتطور سلبا أو إيجابا بنوعية أداء كل من هذه المؤسسات على المستوى الفردي والجمعي.

استحضار نماذج الحوار والمشاركة – لماذا ؟

إن المشكلات التنموية أو الاجتماعية أو السياسية التي أدت في العقدين الأخيرين لاستدعاء واستحضار مبادئ ومفاهيم المشاركة المجتمعية في صناعة القرار، أو في الأنشطة التنموية بمستوياتها المختلفة (القومية والإقليمية والمحلية) وفي دول العالم الثالث بالتحديد؛ إنما نبعت في الأساس من إخفاق المؤسسات الاجتماعية القائمة في هذه المجتمعات في تحقيق مستويات التواصل والتفاعل والتشابك المطلوبة فيما بينها أيا كانت الأسباب المختلفة، مثل سبب ضعف أداءها المؤسسي أساسا، أو جمود التشريعات والنظم الحاكمة لها عن مواكبة التطور المطلوب لتحديث كفاءة عمليات الاتصال والتفاعل والتشارك فيما بينها.

إن إخفاق المجالس المحلية المنتخبة في العديد من الدول النامية على سبيل المثال (وهي الآلية الأساسية للمشاركة في صناعة القرار على المستوى المحلي) نتيجة لترهل أداءها المؤسسي، أو نتيجة للعديد من الأسباب الأخرى (التشريعات والقواعد الحاكمة – فساد العملية الانتخابية – الأمية السياسية ودورها في اختيار

النخبة .. الخ) هو ما يستدعي الآن استحضار آليات بديلة أو تعويضية متمثلة في مداخل وأفكار المشاركة والشراكة ... الخ، بالرغم من وجود الآليات الأصيلة والقانونية ولكنها منخفضة الكفاءة.

إن الاستقلالية النسبية للوزارات في مصر، وعمق ورسوخ النظم المركزية العريقة، وانخفاض كفاءة الاتصال والتنسيق بينها- والمشكلات المرتبطة بذلك – هو الذي يستدعي الآن البحث عن آليات تعويضية للتنسيق والتكامل والمشاركة. وفي نفس الإطار، فإن انكماش دور مؤسسات المجتمع المدني عن المستوى المرغوب في ظل قوانين وضوابط بيروقراطية مقيدة – هو ما يستدعي الآن تنشيط دورها ومشاركتها مع مؤسسات الإدارة المحلية وغيرها من الأنشطة التنموية المختلفة. إن أزمة الممارسة الديموقراطية في دول العالم النامي- برغم التواجد الشكلي للمؤسسات الديموقراطية – هي التي تستدعي الآن الآليات التعويضية للحوار والمشاركة.

خلاصة القول .. أنه إذا كانت المؤسسات الاجتماعية سليمة البنية، من حيث توافق هذه البنية (الحجم، والنظام، والصلاحيات، وتفصيلات الأدوار) مع الوظيفة والدور المحدد لها، فإن ذلك بالضرورة والطبيعة يحقق الغاية المجتمعية المطلوبة. وعندما يترهل أداء المؤسسات الاجتماعية لتضخم الحجم أو التقوقع أو تحولها لمجموعة مصالح ... الخ، وبما يقلل من كفاءتها في تحقيق أدوارها، من هنا تنشأ الحاجة للآليات التعويضية المتمثلة في مداخل المشاركة المطروحة حاليا. بصياغة أخرى، فإن المؤسسات الاجتماعية "أدوارها وتفاعلها مع المؤسسات الأخرى" هي في الأساس الأدوات الأصيلة لتحقيق المشاركة المجتمعية في صناعة القرار وتنفيذ الأنشطة التنموية .. ولكن هذه الشبكة المؤسسية (شبكة المؤسسات وتفاعلاتها)، تحتاج دائما لآليات تصحيح وتنقيح لضمان سلامة آليات التواصل والتفاعل .. وتبدأ آليات التنقيح والتصحيح في

مراحلها الأولى بمبادرات أولية، لا تلبث بعد أن يتم تجريبها واختبارها أن تتحول إلى قواعد قانونية وتشريعية؛ تحقق مزيدا من فعالية المشاركة. وقد تتكرر هذه الدورات عبر الزمن (تطور وتعقد البنية المؤسسية بهدف رفع كفاءة توظيف أفراد ووحدات المجتمع و موارده ... تضخم الوحدات والمؤسسات وتقوقعها وانكماش مساحة التفاعل بينها وبين الوحدات الأخرى... أزمة... الاحتياج لآليات تصحيح... مبادرات تصحيحية... مؤسسة لهذه المبادرات من خلال تقنينها Institutionalization ... الخ). وتكمن المشكلة عندما تتباطأ آليات التصحيح المؤسسية عن تأسيس التعديلات المطلوبة؛ وهنا أيضاً تنشأ الحاجة لاستحداث مبادرات تعويضية لرفع كفاءة التواصل، والتفاعل للدرجة المطلوبة.

التعريف التشغيلي للمشاركة المجتمعية

في ضوء ما سبق فإنه يمكن طرح التعريف التشغيلي والتوصيف النظري للمشاركة المجتمعية في إطار هذه الدراسة فيما يلي:

"تعبر المشاركة المجتمعية عن مجموع الآليات المؤسسية والتلقائية المشتملة على الحوار والاتصال والتدفقات المتبادلة (بيانات- معلومات – أفكار – ...الخ) بين المؤسسات الاجتماعية المختلفة الممثلة للأطراف والفئات الاجتماعية والسياسية في المجتمع على مستوياتها المختلفة، بهدف ضبط التكامل والتوافق والتناغم بين حركة هذه المؤسسات من أجل تحقيق أهداف وغايات اجتماعية مشتركة، أو بهدف حل تناقضات المصالح التي يمكن أن تنشأ من خلال تفاعل وتداخل حركة هذه المؤسسات وعبر مراحل تطورها المختلفة". والدور الوظيفي البنيوي للمشاركة المجتمعية متعددة المستويات يشتمل – على سبيل المثال لا الحصر – على ما يلي:

١- تحقيق الاتفاق على الأهداف والغايات الكبرى والصغرى للمجتمع ووسائل تحقيقها.

٢- ضبط توزيع وتوازن الأدوار بين الفئات والأطراف والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وضبط التنافس عليها في إطار غائية حشد الموارد لتحقيق الأهداف المشتركة.

٣- ضبط عملية التفاوض الاجتماعي بين أطراف وفئات المجتمع ومؤسساته على توزيع التكاليف، وتوزيع العوائد من العمليات التنموية المختلفة التي تحقق أهداف وغايات المجتمع، (والتي قد تخلق تناقضا في المصالح من الممكن أن يولد أشكالا مختلفة من الصراع الاجتماعي).

وفي هذا الإطار، فإن "مستوى" المشاركة المجتمعية يتحرك على "متصل" يبدأ من الدرجة الدنيا للمشاركة السلبية المبنية على مجرد ظرف الحشد المكاني إلى مستويات أرقى من المشاركة المجتمعية التي تؤهل لأداء متناسق ومتناغم عالي الكفاءة لحركة "كل" مؤسسات المجتمع.

ويختلف مستوى المشاركة المجتمعية -بشكله العام- باختلاف الظروف المكانية والبيئية والثقافية والاقتصادية، كما يتأثر بالمؤثرات الخارجية ويمر تاريخيا بحلقات من الازدهار أو التدهور. وترتبط حلقات الازدهار بالنماء والارتقاء الحضاري، بينما ترتبط حلقات التدهور بالاضطراب الاجتماعي والضعف الشامل أمام القوى الخارجية المعادية. ويحدث هذا عندما يتعقد أو يتدهور الأداء المؤسسي وتتدهور آليات التواصل والاتصال بين وحدات المجتمع ووحداته المختلفة، وبهذا فإن مستوى المشاركة المجتمعية يتحرك هبوطا لمستويات "الأزمة" التي تتبدى في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أيضا.

وتعتبر عمليات التواصل والاتصال التلقائية والمؤسسية وما تشمله من تدفق المعلومات والرموز والإشارات بين الأطراف الاجتماعية المختلفة خلال عمليات التفاوض الاجتماعي المستمرة بين وحدات المجتمع ومؤسساته المختلفة – بمثابة الجهاز العصبي لعملية المشاركة المجتمعية، والتي يتحدد مستواها – صعودا أو هبوطا – بكفاءة هذا الجهاز أو هذه الآليات. ويمثل الحوار بأشكاله ومستوياته المختلفة المباشرة وغير المباشرة والمؤسسية والتلقائية .. الخ – الوسيلة الأولية والجوهرية والمحورية لآليات التواصل والاتصال. إن "الحوار" في هذا الإطار يختزل ويعبر بالكامل عن "ديالكتيك" التطور الاجتماعي باعتباره الآلية الأساسية لتوليد الأفكار والرؤى الجديدة سواء من خلال التراكم الرأسي، أو من خلال فرز وتغليب الأفكار الأصلح وتوليد أفكار جديدة، أو من خلال ناتج صدام فكرتين متضادتين.

الحوار والمشاركة و"ثقافة" المجتمع

يتأثر مستوى الحوار والمشاركة المجتمعية في أي مجتمع، بالتأثير المشترك للعديد من العوامل. ويجدر هنا التفرقة بين العوامل الهيكلية – والتي تؤثر تأثيرا شاملا متعدد الأبعاد على مستوى الحوار والمشاركة – والعوامل الأخرى التي تمثل محددات جزئية أو مؤقتة، وقد تؤثر في رفع أو خفض المستوى بشكل محدود. وقد تتحول هذه المحددات – مع الاستمرارية والثبات عبر الزمن – إلى عوامل هيكلية، وتمثل " ثقافة " المجتمع النموذج الأساسي للعوامل الهيكلية باعتبار تأثيرها الحاكم على القيم والمواقف والسلوكيات وطرائق التفكير .. الخ. وتمثل التشريعات والنظم الاجتماعية والسياسية نموذجا للمحددات القابلة للتبديل والتغير. وعلى سبيل المثال، فإن الثقافة الآسيوية بجذورها " الكونفوشيوسية " تمثل نموذجا له خصوصيته بالنسبة للحوار والمشاركة الاجتماعية وطبيعة

العلاقات الاجتماعية الرأسية (بين الحكام والمحكومين) والعلاقات الاجتماعية الأفقية. وتتشابه العديد من المجتمعات الآسيوية في هذه الخصوصية برغم اختلاف النظم السياسية لهذه المجتمعات. وفي نفس الوقت، فإن المحددات التي يفرضها نظام سياسي معين (قوانين وقواعد تنظيمية) قد تتطوّر بفعل الاستمرار والزمن لأن تتحول إلى طبقة من ثقافة المجتمع السائدة؛ بغض النظر عن درجة عمقها وقابليتها للإزاحة مع حدوث تغيرات أخرى في النظم السياسية. ولا جدال أن فترة الحكم الشيوعي في الصين منذ منتصف القرن العشرين قد أفرزت تحولات أساسية في ثقافة المجتمع؛ ومن ثم في مستوى قابليته للحوار والمشاركة.

وفي واقع الأمر، فإن الفصل بين العوامل الهيكلية والمحددات يعتبر فصلا تعسفيا، حيث يمثلان معا متصلا يبدأ من العوامل الجزئية أو الطارئة والسطحية (النظم السياسية والاجتماعية) وينتهي بالعوامل الكلية الشاملة ذات التأثير الطاغي على مستوى الحوار والمشاركة (ثقافة المجتمع).

إن مسألة ارتباط المحتوى "الثقافي" السائد بعلاقة عضوية وجوهرية شديدة الحساسية مع مستوى الحوار والمشاركة المجتمعية والذي يتأثر بما يشتمل عليه هذا المحتوى من موروث ثقافي متوافق أو متضاد، وكذلك بما يحتويه من تلاقح مع ثقافات أخرى وافدة. وهذا البعد "الثقافي" يشكل محورا أساسيا حاكما في فهم ودراسة مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية وهو بعد – بطبيعته – شديد التعقيد سواء فيما يتعلق بمسألة التراث التاريخي أو مسألة المستقبل، ولهذا السبب على وجه التحديد فقد أفرد الفصل الثالث من الكتاب تحليل هذه العلاقة والتي تشكل خطا أساسيا في أجزاء الكتاب المختلفة.

وإذا كان هناك العديد من الأسئلة المطروحة من خلال تاريخ الموروث الثقافي وتشابكاته وتأثيره على مستوى الحوار والمشاركة المجتمعية... فإن مستقبل الثقافة وتأثيرها أيضا يحمل معه العديد من الأسئلة المطروحة، فدراسة تأثير ما يطلق عليها- ظاهرة العولمة – على مستوى الحوار والمشاركة المجتمعية يمثل أيضا موضوعا شديد الجاذبية تتعدد فيه الرؤى وتتباين... فيما بين رؤية تستشعر خطر تفكيك "بنية" المشاركة المجتمعية السائدة ودفعها لمستويات شديدة التدني؛ نتيجة الاتساع الشديد للفضاء الثقافي والاجتماعي (الحيز العالمي) بالنسبة للحيز المكاني الاجتماعي المشترك المحدود (الحيز الوطني) الذي يمثل حجر الأساس لوظيفة المشاركة المجتمعية، ورؤية أخرى ترى في تكثيف التواصل والاتصال (داخليا وخارجيا) والانفلات المطلق لتدفقات الأفكار والمعلومات؛ دعما غير مسبوق لمستويات عالية من الحوار والمشاركة المجتمعية. ويظل حسم هذه المسألة مرهونا بمزيد من التحليل والدراسة والتمحيص لظاهرة العولمة – والتي لا تمثل ظاهرة جديدة – بقدر ما تمثل حلقة تطورية (ذات تسارع صعودي) على متصل تطور التواصل والاتصال على المستوى العالمي؛ وصولا إلى مستويات شديدة التكثيف.

obeikandl.com